ويجيء مسندًا وصاحب حال وهو في الشياع كأسد ومما هو في استعمالهم على وجهين كواحد أمه وعبد بطنه فأكثر العرب يجعلهما معرفة بالإضافة وبعضهم يجعلهما نكرة وينصبهما على الحال ومثلهما ذو اللام الجنسية فمن قبل اللفظ معرفة ومن قبل المعنى لشياعه نكرة ولذلك يوصف بالمعرفة اعتبارًا بلفظه وبالنكرة اعتبارًا بمعناه وإذا كان الأمر كذلك فأحسن ما يتبين به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة ثم يقال وما سوى ذلك نكرة قال وقد يكون أجود من تعريفها بدخول رب أو اللام لأن من المعارف ما تدخل عليه اللام كالفضل والعباس ومن النكرات ما لا تدخل عليه رب ولا اللام كأين ومتى وكيف وعريب وديار ص وهي الأصل خلافًا للكوفية والجمهور أن المعارف متفاوتة فأعرفها المتكلم فالمخاطب فالعلم فالغائب فالإشارة والمنادى والأصح أن تعريفه بالقصد لا بأل منوية وأنه إن كان علمًا باق فموصول وذو أل وأنها ثم ما أضيف إلى أحدها في رتبته مطلقًا أو إلا المضمر أو دونه مطلقًا أو إلا ذا أل مذاهب وقيل العلم بعد الغائب وقيل بعد الإشارة وقيل هو أعرفها وقيل الإشارة وقيل ذو أل ويستثنى اسم الله تعالى والأصح أن تعريف الموصول بعهد الصلة لا بأل وضعًا وأن من وما الاستفهاميتين نكرتان وأن ضمير النكرة معرفة وأنها إن لم يجب تنكيرها وأرفع الأعلام الأماكن ثم الأناسي ثم الأجناس والإشارة القريب ثم المتوسط وذي أل الحضورية ثم عهدًا لشخص ثم الجنس ولا واسطة خلافًا لزاعمها في الخالي من التنوين واللام ش فيه مسائل الأولى مذهب سيبويه والجمهور أن النكرة أصل والمعرفة فرع وخالف الكوفيون وابن الطراوة فقالوا إن من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر وقال الشلوبين لم يثبت هنا سيبويه إلا حالًا لوجود ما تخيله هؤلاء وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لأن الأجناس هي الأول ثم الأنواع ووضعها على التنكير إذ كان الجنس لا يختلط بالجنس والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض قيل ومما يدل على أصالة النكرة أنك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة وتجد كثيرًا من النكرات لا معرفة لها ألا ترى أن الغلام وغلامي أصله غلام والمضمرات خلفت تكرير الظاهر والمشار نائب مناب الظاهر فهذا يستغنى به عن زيد الحاضر الثانية المعارف سبعة وقد ذكرتها في ترتيبها في الأعرفية وهي المضمر والعلم والإشارة والموصول والمعرف بأل والمضاف إلى واحد منها والمنادى وأغفل أكثرهم ذكر المنادى والمراد به النكرة المقبل عليها نحو يا رجل فتعريفه بالقصد كما صححه ابن مالك وذهب قوم إلى أن تعريفه بأل محذوفة وناب حرف النداء منابها قال أبو حيان وهو الذي صححه أصحابنا ولا خلاف في النكرة غير المقصودة نحو يا رجلًا خذ بيدي أنه باق على تنكيره وأما العلم نحو يا زيد فذهب قوم إلى أنه تعرف بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية والأصح أنه باق على تعريف العلمية وإنما

ضمير

ازداد

ازداد بالنداء وضوحًا وأما الموصول فتعريفه بالعهد الذي في صلته هذا مذهب الفارسي وذهب الأخفش إلى أن ما فيه أل من الموصولات تعرف بها وما ليست فيه كمن وما فتعرف بأنه في معنى ما فيه أل إلا أيًا الموصولة فتعرفت بالإضافة وعد ابن كيسان من المعارف من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك فيقال زيد وما دعاك إلى كذا فيقال لقاؤك والجواب يطابق السؤال والجمهور على أنهما نكرتان لأن الأصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة ولأنهما قائمتان مقام أي إنسان وأي شيء وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما وما قيل من تعريف الجواب غير لازم إذ يصح أن يقال في الأول رجل من بني فلان وفي الثاني أمر مهم الثالثة مذهب أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين أن المعارف متفاوتة وذهب ابن حزم إلى أنها كلها متساوية لأن المعرفة لا تتفاضل إذ لا يصح أن يقال عرفت هذا أكثر من هذا وأجيب بأن مرادهم بأن هذا أعرف من هذا أن تطرق الاحتمال إليه أقل من تطرقه إلى الآخر وعلى التفاوت اختلف في أعرف المعارف فذهب سيبويه والجمهور إلى أن المضمر أعرفها وقيل العلم أعرفها وعليه الصيمري وعزي للكوفيين ونسب لسيبويه واختاره أبو حيان قال لأنه جزئي وضعًا واستعمالًا وباقي المعارف كليات وضعًا جزئيات استعمالًا وقيل أعرفها اسم الإشارة ونسب لابن السراج وقيل ذو أل لأنه وضع لتعريفه أداة وغيره لم يوضع له أداة ولم يذهب أحد إلى أن المضاف أعرفها إذ لا يمكن أن يكون أعرف من المضاف إليه وبه تعرف ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى فإنه أعرف المعارف بالإجماع وقال ابن مالك أعرفها ضمير المتكلم لأنه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صورته ثم ضمير المخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله ثم العلم لأنه يدل على المراد حاضرًا وغائبًا على سبيل الاختصاص ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام نحو زيد رأيته فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو قام زيد وعمرو وكلمته تطرق إليه الإبهام ونقص تمكنه في التعريف ثم المشار به والمنادى لأنهما في مرتبة واحدة لأن كلًا منهما تعريفه بالقصد ثم الموصول ثم ذو أل وقيل ذو أل قبل الموصول وعليه ابن كيسان لوقوعه صفة له في قوله تعالى من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجيب بأنه بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة وقيل هما في مرتبة واحدة بناء على أن تعريف الموصول بأل وقيل لأن كلًا منهما تعريفه بالعهد وقال أبو حيان لا أعلم أحدًا ذهب إلى التفضيل في المضمر فجعل المتكلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك والذين ذكروا أن أعرف المعارف المضمر قالوه على الإطلاق ثم يليه العلم وذهب الكوفيون إلى أن مرتبة الإشارة قبل العلم ونسب لابن السراج واحتجوا بأن الإشارة ملازمة التعريف بخلاف العلم ولأن تعريفها حسي وعقلي وتعريفه عقلي فقط وبأنها تتقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد ولا حجة في ذلك لأن المعتبر إنما هو زيادة الوضوح والعلم أزيد وضوحًا لا سيما

قاله

المعارف

وبمشاهدته

صورته

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)